

الغالب ونبي موصوفة وموكدة وهي التي يستفاد معناها
بعد نها وهي كما تقدم ثلاثة موكدة لعاملها نحو وفي مدبر ووكدة
لصاحبها نحو في القوم طر او موكدة لمصوب هي المنة نحو زيد
او كوك عطفها وما يشك قولهم جازيد والشس طالع
فان المنة الاسمية حال مع انها لا تخل الى مفرد بين
فاعل ولا مفعول ولا هي موكدة فقال ابن جني ناويل جازيد
طالع الشمس عند مجيئه في كالحال والنعمة السيبين لم يرت
بالدرة بما سكاها وبرجل قائم علمانه وقال ابن عمير
في موكدة بمكر ونحوه هذا **باب التفسير**
اي التفسير ويقال له ايضا التميز والتفسير والمفسر والتفسير
والمبين وهو في اللغة فصل التي عن غيره قال الدهر في
وامتار اليوم انها الجمون اي انفصلوا عن المومنين كما
تميز من الغيظ اي انفصل بعضهم عن بعض وفي الاصطلاح
ما ذكره المصنف بقول **التمييز هو الاسم** اي الصرخ وهذا
احد الاوجه التي فارقت فيها التمييز الحال اذ الحال يقع جملة
وظرفا وجارا وتجوورا والتمييز لا يكون الا اسما قال ابن عمير
في المغني اعلم انها اجتماع خمسة امور واقتضات خمسة
فأوجه الانفاق انما اسمان نكرتان فصلتان منصوبتان
رافعتان للابهام واما وجه الافتراق فاحدها ان الحال
يكون جملة وظرفا وجارا او مجرورا والتمييز لا يكون الا اسما
والثاني ان الحال قد يتوقف معني الكلام علمه نحو ولا
في الارض من حاله في الصلاة وانتم سكارى فخلاص
التمييز والثالث ان الحال مبنية للميات والتمييز مبنية
للذوات والرابع ان الحال تتعدد في خلاف التمييز الخامس
ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصفا او به

وصفا

وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح العاشر
ان حق الحال الاستئناف وحق التمييز الجزاء وقد يقع كالحال
السابع ان الحال تكون موكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك
انها **المنصوب** بالفعل او شبهه ان كان مقبلا انهم من
الذوات المقدرة وبما فرده ان كان مقبلا انهم من الذوات
المذكورة فان قلت في هذا الحد نظر لان المنصب حل والحكم
منع التصور والتصور موقوف على الحد في الدوم والدوم
مطل للمحدقت الجواب منع ان هذا الحكم وهو المنصب
وضع بقوس هذا الحد بل هو غير متوقف على تصوره
لا بالكس ولا بالوجه لان الماخوذ في التعريف المنصب
مطلقا والمنصب مطلقا عن التمييز لوجوده مع غيره
فتصوره يمكن بدون تصور التمييز مطلقا وانما يتوقف
الدور لو كان الماخوذ منه المنصب المقيد بالتمييز وليس
لكذلك **المنصب** اي العين لما انهم اي خفي من **الذوات** زاد
بعضهم ومن النسب لا دخل التمييز في النسب لما انهم من
النسب ولك ان تقول لاحاجة في اذ قاله الى ذلك بل هو
داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات ما يتناول الذوات
المذكورة اي المعنوية في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة او
مقدرة والمقدرة اي غير المعنوية في نظم الكلام لكنها
ملحوظة حين فهم مدلول المراد فان طاب زيد نفسه ليس
فيه تقدير مضموم في نظم الكلام وانما تحت في نفس الحال
ان الطيب من من الشبان ويكون طالبا لغيره لغيره
النظم في تلك المعروفة بالتمييز ولذا قال ابن الحاجب التمييز
ما رفع الابهام المستفاد عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى
فالأول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة وهو ما يرفع